الموزري يسأل بوشهري عن أسباب مخالفات وتعثر المقاولين في مشروع المطلاع السكني

وجه النائب شعيب الموزري سؤالين برلمانيين الأول إلى وزير الدولة لشئون الإسكان ووزير الدولة لشئون الخدمات د.جنان بوشهري عن أسس ومعايير ترسية عقود مدينة المطلاع وأسباب تعثر مقاول عقد المطلاع الثاني (الضواحي السكنية) والمخالفات في مواصفات عقدي المشروع.

والسؤال الثاني إلى وزير التربية وزير التعليم العالي د.حامد العازمي عن أسس ومعايير تعيين المديرين العامين للمناطق التعليمية، وأسباب الشكاوى الواردة إلى منطقتي الجهراء والفروانية التعليميتين.

وطلب النائب في سؤاله الأول لوزيرة الاسكان تزويده وإفادته بما يلي: الإفادة عن سبب إلغاء جزء من العقد 1238/2014–2015 والخاص بترحيل عدد 9 أبراج كهرباء وإعادة طرحها بعقد أخر بترحيل عدد 59 برج كهرباء . يرجى تزويدنا بجميع الكتب والمحاضر التي توضح موافقة وزارة الكهرباء على أن العدد المطلوب ترحيله هو 9 أبراج فقط والإفادة عما تم اتخاذه من إجراءات لحفظ حق المؤسسة .

بوشهري: لا يوجد تعثر في تنفيذ المشاريع الإسكانية

- «الإسكانية» البرلمانية اطلعت على خطط المؤسسة لتوفير الوحدات والقسائم
- بوشهري: لا يوجد تعثر في تنفيذ المشاريع الإسكانية

جانب من اجتماع اللجنة الاسكانية بحضور بوشهري (تصوير: محمد صابر)

ربيع سكر

عقدت لجنة شؤون الإسكان اجتماعها امس بحضور وزيرة الإسكان وزيرة الدولة لشؤون الخدمات جنان بوشهري التي قدمت والفريق المرافق لها شرحا عن كافة مخططات الوزارة لحل القضية الإسكانية، وقدمت بوشهري عرضا للجنة شؤون الإسكان البرلمانية عن المواقف التنفيذية للمشاريع الإسكانية والعقود الاي طرحت في المؤسسة العامة للرعاية السكنية خلال الفترة الماضية.

وقالت بوشهري في تصريح للصحافيين عقب حضورها إجتماع اللجنة ، إنها وضعت اللجنة البرلمانية في الصورة فيما يخص كل المشاريع الإسكانية المطروحة والبرامج الزمنية والمواقف التنفيذية لها سواء كانت في المطلاع أو جنوب عبدالله المبارك أو في ما يخص تطبيق الوزارة لقانون (من باع بيته) والسكن العمودي في مدينة جابر الاحمد وغيرها من المشاريع .

وأوضحت أن كل هذه المشاريع تؤكد أن وزارة الإسكان ممثلة في المؤسسة العامة للرعاية السكنية وبنك الإئتمان حريصان على المضي قدما في عملية الإصلاح في القضية الإسكانية التي تم تبنيها في مجلس الأمة وفي مجلس الوزراء .

وأكدت أن كل المشاريع الإسكانية تسير وفق ما هو مخطط لها ووفق جداولها الزمنية .

وكشفت عن استجابة اللجنة لطلب الوزارة منحها مهلة إلى الربع الأول من السنة المالية المقبلة لعرض خطة المؤسسة العامة للرعاية السكنية في التوزيعات الإسكانية للسنة القادمة ، وخصوصا مع وجود عقود وقعتها الرعاية السكنية مع مستشارين في نهاية السنة الماضية لا تزال قيد التنفيذ ولم تنته حتى من مرحلتها الأولى ، وهذه العقود أساسها التنسيق مع الجهات الحكومية مثل وزارتي الأشغال والكهرباء لوضع وتحديد رؤية الوزارة للتوزيعات الإسكانية في السنة المقبلة .

وعن مدى قدرة بنك الإئتمان على الإستمرار في تغطية المشاريع الإسكانية ، أكدت بوشهري أن البنك لن يستطيع الاستمرار بالمنهج الذي يقوم عليه حاليا لأن ذلك يؤثر على ديمومة البنك، ولذلك قام البنك في العام الماضي بتوقيع عقد مع جهة استشارية عالمية لإجراء دراسة بشأن إعادة هيكلة التمويل العقاري في بنك الإئتمان . وقالت إن الدواسة تتكون من أربعة مراحل وستنتهي الدراسة في يونيو المقبل ، وننتظر لنرى مخرجات الدراسة لنتحدث بعدها عن إعادة هيكلة تمويل بنك الإئتمان للمشاريع العقارية. و كشف عضو اللجنة الاسكانية البرلمانية ماجد المطيري أنه تم توقيع أربعة عقود المطلاع وفق ما ذكرت الوزيرة بو شهري في اجتماع اللجنة أمس موضحا أن العقد الأول يتألف من 28 ألف و288 قسيمة وسيتم توزيعها الى 18 / 5 2013 وتكلفته 280 مليون دينار وإلى تم انجاز انجاز 15 في المئة والعقد الثاني يتكون من 18 الف قسيمة والعقد الثالث 4990 قسيمة والرابع يتألف من 4770 قسيمة

وأضاف وهناك مشروع السكن العمودي في منطقة جابر الاحمد يتألف من 128 عمارة موزعة على 640 شقه بمساحة 400 متر للشقة الواحدة أما مشروع صباح الاحمد وهو أيضا سكن عامودي فسيكون للكويتيات المطلقات والأرامل ويتألف من 60 عمارة وبمعدل 1100 ومساحة الشقة تتراوح من 180 إلى 380 متر حسب عدد كل أسرة. وذكر المطيري وهناك نصيب لمشروع من باع بيته وسيكون في شرق تيماء ومساحة البيت 425 متر وبصفة وسيكون الاستلام بعد سنتين وتحديدا في 4 / 2020 وعدد البيوت 509 .

تعثر في آليات المساعدات الاجتماعية الأسرية

هايف : على الحكومة عدم سداد دفعات للشركات إلا بعد استلام العمال لرواتبهم

ربيع سكر

قال عضو لجنة حقوق الإنسان البرلمانية النائب محمد هايف : ناقشت اللجنة امس موضوعين الاول حقوق العمال الوافدة بالشركات المتعاقدة مع الحكومة ، والثاني المساعدات الاجتماعية للاسر الكويتية .

وقال هايف : من أهم التوصيات اللجنة في موضوع العمالة بالشركات المتعاقدة مع الحكومة انه لا يجب أن تسلم الحكومة تلك الشركات دفاعات من مستحقاتها الا بعد التأكد من استلام العمال بتلك الشركات لرواتبهم وتقديم الشركة التقارير التي تؤكد عدم وجود تلاعب في صرف الرواتب .

واضاف هايف : اصبح لدينا شركات لا تعطي العمال رواتب لمدة شهر وشهرين وثلاثة شهور وهذا فيه ظلم وتعدي على العمال و هناك شركات أحيلت للمحاكم لعدم دفعها رواتب للعمال.

وقال هايف : نطالب بعدم استلام الشركات لدفعاتها المالية من الحكومة الا بعد تقديم كشوفات تسليم رواتب العمال لديها مع قيام الحكومة بالتأكد من عدم حدوث تلاعب في تلك الكشوفات وإلا تصبح قضية نصب واحتيال .

واضاف : فبعض الشركات تنزل الرواتب في البطاقات البنكية ثم تستخدم البطاقات لسحب تلك الرواتب مرة ثانية وهذه جريمة أخرى ، وعدم تسليم دفعات للشركات هي الطريقة المناسبة للقضاء على تلاعب الشركات بحقوق العمال .

وقال هايف : على إدارة التفتيش بوزارة الشؤون إجراء مسح معين للعمالة للتأكد من خلاله هل يحصلون على رواتبهم ام لا .

ولا يكفي مبلغ ال 250 دينار قيمة الضمان الذي تدفعه الشركات لكل عامل فتلك الشركات تستولي على الالاف بل الملايين من الدنانير من رواتب العمال لديها . فلا يوجد حل جذري لهذه المسألة إلا بعدم تسليم شركة دفعاتها المالية من الحكومة إلا بعد التأكد من التزامها بدفع الرواتب.

وعن المساعدات الاجتماعية قال هايف : هناك تعثر في آليات المساعدات الاجتماعية الأسرية ومطلوب تطويرها بحيث لا يبحث المحتاج عنها بل هي التي تبحث عن المحتاج .

واضاف هايف : ومن ذلك عدم تكليف الأرملة والمطلقة وجميع المحتاجين بما لا يطيقون بالتردد على 12 جهة حكومية حتى يثبتوا أنهم بحاجة للمساعدة ، فالمفترض أن تكون هناك عملية ربط بين تلك الجهات لكن للأسف هناك تخلف في الحكومة في عدة جهات لم تنهي هذا الربط . وعن مدى التزام الحكومة بتنفيذ تلك التوصيات قال هايف : لجنة حقوق الانسان هي لجنة تحقيق في تلك القضايا التي ناقشها والمفروض ان تلتزم الجهات الحكومية بتوصيات اللجنة او سترفع اللجنة تقارير للمجلس بتقصير تلك الجهات.

جانب من اجتماع لجنة حقوق الانسان

التعديلات ستطبق على الجميع بعد عام من إقرارها

«المالية» توافق بالإجماع على إضافة 14 مادة لقانون الخدمة المدنية بشأن «تعيين القياديين»

ربيع سكر

وافقت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية في اجتماعها امس بالإجماع على مشروع بقانون يضم عددا من الاقتراحات ومشروعا حكوميا بتعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم (15) لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية بإضافة 14 مادة جديدة إلى القانون تتعلق بتعيين القياديين (الوكلاء والوكلاء المساعدين) .

وقال رئيس اللجنة النائب صلاح خورشيد في تصريح بمجلس الأمة إن المواد المضافة ستنصف القياديين مستقبلا كما تنصف القياديين الحاليين من خلال وضع التصورات الكاملة لتقييم القياديين والتجديد لهم.

وأوضح أن إحدى المواد تنص على تشكيل لجنة لتقييم القياديين والبت في مسألة التجديد لهم ، تضم وكلاء مساعدين في وزارات الدولة وأستاذين أكاديميين أحدهما من وزارة التعليم العالي والثاني من القطاع الخاص متخصصين في تقييم القياديين.

وبين أنه على الرغم من صدور مرسوم بقانون بشأن تعيين القياديين، إلا أننا وجدنا أن الدولة غير ملتزمة بالقانون وما زالت التعيينات (الباراشوتية) مستمرة.

ورأى أن هناك توافقا برلمانيا متكاملا حول هذا الموضوع ، معربا عن أمله في أن تعي الحكومة هذا الأمر.

وبين أن اللجنة انتهت من التصويت على القانون وسيدرج في أقرب فرصة ممكنة على جدول أعمال المجلس.

وأوضح خورشيد أن من أبرز النقاط في المواد المضافة أن القيادي الذي يكون بدرجة وكيل مساعد له الحق في التجديد لدورتين كل منها لمدة 4 سنوات واذا أصبح وكيل وزارة يحق له التجديد لدورة ثالثة لمدة 4 سنوات أيضا.

اهم التعديلات

وينص القانون الجديد على ان يكون التعيين في الوظائف القيادية بمرسوم لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد مرتين لا يعين شاغلها في وظيفة قيادية أخرى

وأن يشكل مجلس الخدمة المدنية لجنة تسمى « لجنة اختيار القياديين « برئاسة رئيس ديوان الخدمة المدنية بعد أخذ رأي الوزير المختص تقوم بوضع إجراءات التعيين في الوظائف القيادية ثم تقدم تقرير إلى مجلس الخدمة عن كل واحد ممن تقدموا لشغل الوظيفة .

ونص القانون على إنشاء مركز يسمى « مركز القيادات الحكومية يكون تابعاً للديوان بقرار من الوزير يختص بوضع القواعد والضوابط والأسس التي تحكم التعيين في تلك الوظائف والمفاضلة فيما بينهم ويضع برنامج التأهيل للمرشحين للتعيين في الوظائف القيادية والتي يعد اجتيازها شرطاً للتعيين فيها. و قيام مجلس الخدمة بوضع نظام للحوافز لمنحها للمتميزين من القياديين دون غيرهم بحسب كفاءة كل منهم .

كما ألزم الاقتراح بقانون الجديد الوزير المختص بتقديم تقرير سنوي لمجلس الوزراء يبين فيه تقييم الأداء للجهات التي تقع تحت مسؤوليته رفق خطة موضوعة مسبقة ومعتمدة من مجلس الوزراء يتضمن تقيماً للأداء لشاغلي تلك الوظائف .وتخضع تلك التقارير لرقابة ديوان المحاسبة وتقدم إلى كل من مجلس الأمة ومجلس الوزراء .

واستثنى القانون من تطبيق أحكامه الوظائف العسكرية والشرطة والحرس الوطني والسلكين الدبلوماسي والقنصلي والديوان الأميري وديوان سمو ولي العهد وديوان رئيس مجلس الوزراء والجهات التي تنظم الخدمة فيها قوانين خاصة .

و أشار القانون الى عدم جواز تحديد أو انهاء الخدمة أو الاحالة للتقاعد أو قبول الاستقالة لأي قيادي إلا بناء على تقرير يقدمه الوزير المختص بأسباب ذلك.

وقانون ضوابط تعيين القياديين بالدولة كان قد أقرته اللجنة التشريعية ثم أحاله المجلس الى اللجنة المالية لدراسته ووافقت عليه اليوم .

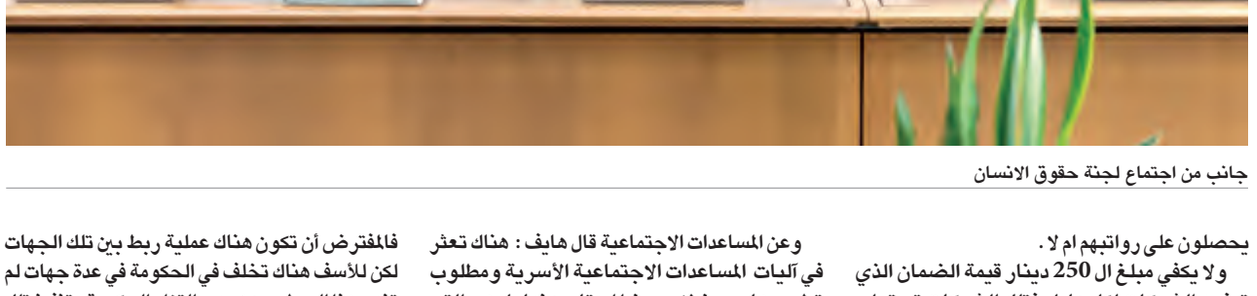

جانب من اجتماع اللجنة المالية

«الصحية» تدعو الحكومة إلى تفعيل قانون «الصيدلة» وتكويت الصيدليات ملكية وعملاً

الشاهين: سيكون لدينا خلال 6 أشهر صيدليات يوجد في كل منها كويتي

جانب من اجتماع لجنة حقوق الانسان

ربيع سكر

ناقشت لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل في اجتماعها صعوبات تنفيذ أحكام القانون رقم (30) لسنة 2016 بتعديل بعض أحكام القانون رقم (28) لسنة 1996 في شأن تنظيم مهنة الصيدلة وتداول الأدوية.

وقال عضو اللجنة النائب أسامة الشاهين في تصريحات بمجلس الأمة إن بعض مواد هذا القانون تلزم بأن تكون كل صيدلية مملوكة لكويتي وتشغيل صيدلاني كويتي على الأقل.

وأضاف أن القانون يهدف إلى تنظيم هذه المهنة المهمة من خلال «تكويتها» ملكية وعملًا وكذلك إلى توفير فرص عمل للكويتين في هذا المجال.

وأكد أن اللجنة وبإجماع الحاضرين شددت على أهمية تطبيق وزارة الصحة ما جاء في هذا القانون، وكذلك وزارة الشؤون باعتبار أن لدينا أكثر من 75 صيدلية تابعة للجمعيات التعاونية، وما يقارب 190صيدلية أخرى.

ولفت إلى أن هناك ما يقارب ألف صيدلاني كويتي وأن البعض يضع عوائق أمامهم، مبينًا أن القانون صدر منذ سنة 2016 وتم وضع اللائحة التنفيذية في سنة 2017، وأن اللجنة مجمعة على ضرورة تطبيق القانون لتشغيل الكويتيين وعدم الخضوع لـ «لوبي» مستوردي الأدوية .

وتوقع الشاهين أنه وبالمتابعة البرلمانية سيكون لدينا خلال 6 أشهر صيدليات يوجد في كل منها صيدلاني كويتي على الأقل وذلك لرفع الجودة والكفاءة وتقليل الجانب التجاري والتركيز على البعد الفني والمهني لهذه المهنة المهمة.

ومن جانب آخر قال الشاهين إن اللجنة الصحية استضافت الحملة الوطنية للوقاية من السرطان و 24 متطوعًا ومتطوعة تكريمًا لجهودهم منذ عام 2006 والتي تحظى برعاية سمو الأمير .

واعتبر الشاهين أن هناك تقصيرًا حكوميًا في الإنفاق على هذه الحملة التي توفر على المال العام، لأن الصرف على الفرد 50 دينارًا سنويًا في الجانب التوعوي والفحص المبكر تغني عن صرف ما يقارب 30 ألف دينار سنويًا للعلاج من السرطان.

وقال إن اللجنة تسلمت من الحملة توصيات وسوف تعمل على ترجمتها إلى اقتراحات بقوانين وبرغبة وأسئلة برلمانية حتى يمكن تطبيقها على أرض الواقع.